

إمكانيات ترشيد الموارد الإروائية في مصر

محمد أحمد بشير* ، نصر محمد القزاز، حمدان بكرى

قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة بالقاهرة، جامعة الأزهر القاهرة

* البريد الإلكتروني للباحث الرئيسي: mb15970245@azhar.edu.eg

الملخص

تمثلت مشكلة الدراسة في انخفاض الموارد المائية الإروائية المصرية مما يتطلب مواجهة مشكلة الندرة الشديدة في المياه. ويستهدف البحث دراسة ترشيد استخدام مياه الري من خلال أسلوبين هامين أولاً: وضع عائد وحدة المياه في الاعتبار عند وضع التركيب المحصولي المناسب، والأسلوب الثاني هو وضع سياسة التجارة الخارجية للمياه الافتراضية في الاعتبار. وقد توصل البحث فيما يتعلق بعائد وحدة المياه، أن هناك محاصيل ذات عائد مرتفع لوحدة المياه أهمها، محاصيل الخضر، مثل البطاطس الشتوية، والثوم، والبصل، والطماطم، ومثل هذه المحاصيل يجب العمل على التوسع في إنتاجها وخصوصاً أنها محاصيل تصديرية هامة. ومحاصيل ذات عائد منخفض، أو متوسط لوحدة المياه، وأهمها محاصيل الحبوب وهي محاصيل استيرادية، وترتبط بمستوى الأمن الغذائي، وكذلك البرسيم، ولذلك لا يمكن تدنية المساحة منها، ويجب التوسع فيها رأسياً فقط، إذا تطلب الأمر تحقيق مزيداً من الأمن الغذائي. وهناك محاصيل مثل بعض الخضر، والبقول وهذه لا ينبغي التوسع في إنتاجها. أما فيما يتعلق بتجارة المياه الافتراضية، فلقد اتضح أن محاصيل الحبوب، وهي القمح، والذرة، هي محاصيل استيرادية، ويتحقق من هذين المحصولين كميات مكتسبة كبيرة من المياه الافتراضية بلغت نحو 14,3 مليار متر مكعب، وهذه الكمية من المياه، تعتبر إضافة كبيرة للموارد المائية المصرية. ولذلك فلا يوصى بالتوسع الأفقي في إنتاجها محلياً، رغم حاجة الأمن الغذائي لكلاً من المحصولين، ومن ثم يمكن التوسع فيها رأسياً فقط، أو التعاقد على إنتاجها في دول أفريقية لا تعاني شح المياه. أما بالنسبة للمحاصيل التصديرية فمعظمها محاصيل ذات احتياجات منخفضة من المياه للطن المنتج، فيما عدا محصولي القطن والأرز فإن احتياج الطن منها من المياه مرتفع، ولذلك فإن عدم التوسع في زراعتها تمثل سياسة فعالة لترشيد استخدام مياه الري.

الكلمات الاسترشادية: تقييم الموارد المائية، البصمة المائية، الاستخدامات المائية، الإنتاجية المائية، المياه الافتراضية.

الموارد المائية في الوقت الراهن. فإن مشكلة البحث تتمثل في كيفية مواجهة مشكلة النقص والندرة الشديدة في مياه الري.

المقدمة:

وتهدف الدراسة إلى لما كانت مشكلة نقص المياه ذات آثار خطيرة على الاقتصاد المصري، وعلى حياة السكان في مصر بشكل عام. فهدف البحث هو تقييم مياه الري كمورد اقتصادي هام، وبما يضمن ترشيد استخدام الموارد المائية، وتحقيق كفاءة فنية عالية في استخدام مياه الري. ويهدف البحث بصفة خاصة إلى العمل على ترشيد استخدام مياه الري من خلال العمل على وضع عائد وحدة المياه المستخدمة في إنتاج كل محصول في الاعتبار عند تنفيذ التركيب المحصولي المناسب، وكذلك من خلال إعادة النظر في التجارة الخارجية للمياه الافتراضية لوضعها في الاعتبار عند التخطيط للتركيب المحصولي الذي يراعي ندرة مياه الري.

الطريقة البحثية:

تم في هذا البحث استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والأستدلالية المناسبة. وتم الحصول على البيانات الأولية من خلال عينه عشوائية اشتملت ثلاث محافظات، وهي محافظات (قنا، والجيزة، والبحيرة)، حيث تم اختيارهم عشوائياً من بين محافظات جمهورية مصر العربية. وتم اختيار المراكز من كل محافظة بطريقة عشوائية وتم الحصول على 112 مفردة من هذه المراكز.

تعتبر الموارد المائية محدودة رغم تعدد مصادرها، وذلك لتعدد استخداماتها. ونتيجة لزيادة الطلب عليها في شتى الحالات المعيشية. وتمثل الاحتياجات الزراعية من المياه حوالي 86% من جملة الاستخدامات المائية في مصر، مرجع رقم (5). مما يشير ويؤكد وجود عجز مائي خلال الفترتين الراهنة والقادمة، خاصة في ظل الأوضاع والظروف الراهنة في ضرورة التوسع الزراعي الأفقي بهدف تحقيق الأمن الغذائي في مجابهة الزيادة المستمرة في النمو السكاني. الأمر الذي يتطلب تطوير السياسة المائية الحالية في ظل التحديات والمتطلبات الراهنة. حيث تُعتبر محدودية الموارد المائية من أخطر التحديات في المستقبل في مصر، وخاصة أن مصر من أكثر الدول في العالم التي تعتمد على الزراعة المروية. ويعتبر تقييم الموارد المائية (Water Resources Assessment) هي كل الأعمال التي تؤدي في نهايتها إلى فهم أفضل لكمية ونوعية موارد المياه، وتنظيمها وإدارتها على أفضل أسلوب ممكن. واستعمالها الأمثل والتخطيط لتنظيم استخدامها وفقاً للمعايير الاقتصادية والاجتماعية الصحيحة.

تعتبر مشكلة نقص الموارد المائية المتاحة في ظل الزيادة المستمرة في الطلب على الغذاء نتيجة للزيادة في أعداد السكان، وما يترتب على ذلك من الضرورة الملحة للتوسع الزراعي الأفقي لتلبية الاحتياجات من الطلب على الغذاء في ظل تزايد الفجوة بين العرض والطلب على

النتائج والمناقشة

تقدير عائد وحدة المياه لمختلف المحاصيل الزراعية.

واتضح أيضاً أن محصول الذرة الشامية بلغ العائد الفداني نحو 8790 جنيهاً، بينما العائد الصافي لوحده المياه بلغ حوالي 2.376 جنيين، وبالرغم من أنه يُعتبر من المحاصيل المنخفضة نسبياً، إلا أنه من المحاصيل الهامة في القطاع الزراعي المصري. وكذلك محصول البرسيم الذي بلغ العائد الصافي 12030 جنيهاً، بينما العائد الصافي لوحده المياه بلغ حوالي 3,730 جنيهات. ويُعتبر محصول الذرة الشامية والبرسيم هي محاصيل علفية في غاية الأهمية للإنتاج الحيواني، وبالتالي يعتمد عليها في إنتاج الكثير من المنتجات الحيوانية مثل اللحوم، والألبان، والجنين، والبيض، وغيرها. وفي حالة بنجر السكر، وقصب السكر رغم أن هذين المحصولين ذوى عائد منخفض لوحدة المياه، إلا إن لها أهمية اقتصادية هامة وهي دخولها في الصناعة لإنتاج السكر وهو ناتج اقتصادي مهم وتسعى الدولة لتحقيق الإكتفاء الذاتي منه، أو تقليل وارداته، كما أن صناعة السكر هي صناعة، هامة ويعمل بها عدد كبير من السكان، وترتبط بها صناعات تكميلية أخرى. ويمكن القول بأنه يجب إعطاء أولوية في التوسع الرأسي في هذه المحاصيل من خلال استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة، مثل استخدام التقاوى المحسنة، والمحصبات العضوية، بالإضافة إلى استخدام نظم الري الحديثة والتي تدفي المقتن المائي، وبالتالي زيادة عائد وحدة المياه.

عائد وحدة المياه لأهم المحاصيل الزراعية.

تبين من جدول رقم (2) والذي تم فيه تقسيم العائد لوحدة المياه إلى فئات: تعبر الفئة الأولى عن المحاصيل ذات العائد المرتفع لوحدة المياه والتي تبدأ من 7 جنيهات فأكثر، وهي تشمل المحاصيل التالية: العدس، والبصل الشتوي، والثوم، والطاطم، والبطاطس. وكان محصول البطاطس يمثل أعلى محصول لعائد وحدة المياه والذي بلغ نحو 12,422 جنيهاً للمتر المكعب، ومقتن مائي 1573 متراً مكعباً، وصافي عائد فداني بلغ حوالي 19540 جنيهاً، ويليه محصول البصل الشتوي وبلغ العائد لوحدة المياه حوالي 7,629 جنيهات للمتر المكعب، ومقتن مائي حوالي 2000 متر مكعب، وصافي عائد فداني نحو 15850 جنيهاً.

وجاء في الترتيب الثالث محصول الثوم، حيث بلغ العائد لوحدة المياه حوالي 4,494 جنيهات للمتر المكعب، ومقتن مائي نحو 2299 متراً مكعباً، وبلغ صافي العائد الفداني حوالي 17230 جنيهاً. ومحصول الطاطم الشتوي في الترتيب الرابع بعائد لوحدة المياه بلغ نحو 7,120 جنيهاً للمتر المكعب، ومقتن مائي حوالي 2980 متراً مكعباً، وعائد فداني بلغ نحو 21220 جنيهاً. حيث هناك اتجاه للدول فيما يخص التجارة الخارجية للمحاصيل الهامة والتصديرية من خلال تصدير المحاصيل التي تتصف بانخفاض كمي المياه الافتراضية لها، واستيراد المحاصيل التي تتميز بارتفاع نسبة المياه الافتراضية، وهي ما تسمى بلمياه الافتراضية المكنتسبه. وتعتبر هذه السياسة مهمة لمواجهة النقص الشديد التي تعاني منه بعض الدول الفقيرة مائياً.

اتضح من جدول رقم (3) أن الفئة الثانية تمثل المحاصيل ذات العائد المتوسط لوحدة المياه والتي تبدأ من 5 إلى 6 جنيهات، وهي: المانجو، البرتقال، العنب، الفلفل، والبسلة الخضراء. وكان أعلى عائد

يمكن تقسيم المحاصيل الزراعية وفقاً لقيمة العائد من وحدة المياه المستخدمة في إنتاجها إلى ثلاثة أقسام كما يلي أولاً: محاصيل ذات عائد منخفض لوحدة المياه، ومن أهمها الحبوب (القمح، الذرة الشامية)، وقصب السكر، وبنجر السكر، والبرسيم، والأرز، والقطن. ثانياً: محاصيل ذات عائد متوسط لوحدة المياه وأهمها محاصيل الفول، الفاصوليا، الكوسة، الكرنب، والعنب. ثالثاً: محاصيل ذات عائد مرتفع لوحدة المياه وأهمها البطاطس، الطاطم، الثوم، البصل، والعدس.

ويُعتبر القمح من أهم المحاصيل الإستراتيجية في الزراعة المصرية، حيث لوحظ في الآونة الأخيرة اتجاه بعض الدول المنتجة للغذاء إلى وضع قيود صارمة على الصادرات للوفاء بتلبية احتياجات سكانها من الغذاء. ولذلك يكون من الضروري الاحتفاظ بمخزون إستراتيجي من السلع الغذائية وأهمها محصول القمح، بما يكفي الاحتياجات الاستهلاكية لمدة لا تقل عن ستة أشهر، وعند وضع مستوى إنتاج القمح في الاعتبار يجب النظر إلى الأمن الغذائي النسبي.

الأمن الغذائي النسبي (Food Security) ويقصد به قدرة الدولة على توفير كمية من السلع والمواد الغذائية اللازمة لتكوين مخزون إستراتيجي يكفي الاستهلاك المحلي لمدة ستة أشهر على الأقل. وذلك وفقاً لاعتبارات الأمن الغذائي. ويتم تكوين هذا المخزون من خلال الإنتاج المحلي والواردات من الخارج، لمواجهة أى ظروف طارئة، مثل ظروف وباء فيروس كورونا الذي تمر به مصر والكثير من دول العالم في الوقت الراهن. إضافة إلى ذلك أن منطقة الشرق الأوسط أصبحت غير مستقرة سياسياً واقتصادياً، وفي ظل تصاعد أزمة المياه مع دول حوض النيل والشرق في إقامة سد النهضة في دولة أثيوبيا.

ولقد بلغ متوسط العائد الفداني الصافي لمحصول القمح خلال عام 2019م، والمقدر من عينة الدراسة بنحو 8500 جنيه. وفي نفس الوقت بلغ عائد وحدة المياه وهي المتر المكعب الواحد في إنتاج القمح حوالي 3,79 جنيهات، ومقارنته هذا العائد بنظيره من عوائد وحدة المياه المستخدمة في إنتاج عدد من المحاصيل الأخرى. جدول رقم (1) يتضح أن عائد وحدة المياه المستخدمة في إنتاج القمح منخفضة نسبياً وهذا ينتج عنه مشكلة صعبة تمثل في صورة التوسع في إنتاج القمح محلياً لتحقيق مزيد من الأمن الغذائي من ناحية، ومن ناحية أخرى أنه باستخدام معيار قيمة المياه يجب إحلال محاصيل أخرى ذات عائد مرتفع لوحدة المياه مكانه. الأمر الذي بات من الضروري تشجيع الاستثمار الزراعي المصري في بعض الدول التي لديها وفرة في كل من الموارد الأرضية والمائية.

ويمكن القول أن حركة التجارة الخارجية التي تقوم بها معظم دول العالم والتي تتضمن نقل المياه الافتراضية عبر الحدود في صورة سلع غذائية والتي من خلالها يتم تحقيق هدف الأمن الغذائي من ناحية، والتغلب على شح وندرة الموارد المائية من ناحية أخرى.

ترشيد المياه الافتراضية المصدر:

نظراً لانصاف الزراعة المصرية بالندرية الشديدة في مياه الري، ونظراً لضيق المساحة المزروعة، فيجب اختيار المحاصيل التصديرية ذات الاحتياجات المائية المحدودة، أو بمعنى آخر يجب أن يكون دور السياسة الزراعية في مجال التجارة الخارجية مشجعاً للتوسع في المحاصيل التصديرية ذات الاحتياجات المائية المنخفضة، حتى يكون إجمالى المياه الافتراضية المصدر محدوداً ويُحقق في نفس الوقت أعلى عائد بالعملة الصعبة لوحدة المياه المصدر. ويتضح من الجدول رقم (5) أن هناك محصولين تصديرين ذوى احتياجات مرتفعة من المياه للطن المنتج، وهما القطن، والذي يحتاج إلى 1885 متراً مكعباً من المياه لإنتاج الطن. والأرز الذي يحتاج الطن، منه إلى 1351 متراً مكعباً من المياه. ورغم أن عائد وحدة المياه المستخدمة في إنتاج القطن بلغت نحو 1,491 جنياً واحداً، وللأرز بلغت نحو 1,295 جنياً واحداً، والتي تعتبر منخفضة، ولذا فإن اتباع الدولة لسياسة تحجيم مساحة الأرز وعدم التوسع الكبير في إنتاج القطن هي سياسة جيدة.

أما باقى المحاصيل التصديرية ومنها البطاطس، والبصل، والطماطم، والمango، والبرتقال، والعنب فهي محاصيل ذات كميات مياه افتراضية منخفضة لطن من الصادرات، وبالتالي فهذه المحاصيل التصديرية يوصى بالتوسع في تصديرها، وخصوصاً أنها محاصيل ذات عائد متوسط لوحدة المياه، ولا شك أن تقدير عائد وحدة المياه والأسعار التصديرية سوف يكون أعلى من ذلك.

ويتبين من بيانات جدول رقم (5) والذي يوضح تقدير المياه الافتراضية المصدر لبعض المحاصيل الزراعية. أن محصول الأرز والتي بلغت الكمية المصدر نحو 453,6 ألف طن، خلال متوسط الفترة (2015-2016). في حين بلغ احتياج الطن من المياه حوالى 1351 متراً مكعباً، وبلغ متوسط المياه الافتراضية المصدر من الأرز نحو 612,81 مليون متراً مكعباً. ويعتبر بذلك من أعلى المحاصيل التصديرية للمياه الافتراضية. حيث يجب الأخذ في الاعتبار أن محصول الأرز من السلع الإستراتيجية التي تأخذ مكانة اقتصادية هامة في الزراعة المصرية، وكذلك يُعتبر الأرز من السلع الغذائية التي تخضع لظاهرة ما تسمى الاستهلاك الذاتي (self-consumption) في قطاع الزراعة، مرجح رقم (6)، وذلك نظراً لقيام بعض المنتجين الزراعيين باحتجاز جزء كبير من إنتاجهم وتخزينه في منازلهم بغرض الاستهلاك العائلي على مدار السنة كنوع من الأمان في الحياة المعيشية. هذا وبالرغم من قيام الحكومة بتحديد مساحة الأرز المقرر زراعتها سنوياً بنحو 1,1 مليون فدان، إلا أن يوجد هناك تفاوت بين المساحات المقررة والفعالية من عام لآخر، حيث بلغ التجاوز أقصاه خلال عام 2007م، وذلك نظراً لزراعة مساحة بلغت نحو 2.2 مليون فدان، ومن ثم بلغت نسبة المساحات المخالفة حوالى 100%. ورغم كل القيود والغرامات المفروضة عليهم من قبل الدولة وذلك لمجموعة من الدوافع الهامة والتي تتمثل في كلاً من الاستهلاك الذاتي طوال العام، ورتحية المحصول بالأسعار المزرعية وقصر مدة مكث المحصول في الأرض. ويمكن القول أن استمرار المخالفة في زراعة محصول الأرز، فإنه يؤثر على المخزون المائي الإستراتيجي من

لوحدة المياه هو محصول المانجو بلغ نحو 6,713 جنيات للمتر المكعب، ومقن مائى حوالى 3840 متراً مكعباً، وصافى العائد الفدانى بلغ حوالى 25780 جنياً. ويبلغ في الترتيب محصول البسلة الخضراء بعائد لوحدة المياه بلغ نحو 6,681 جنيات للمتر المكعب، ومقن مائى حوالى 2046 متراً مكعباً. وجاء محصول الفلفل الشتوي في الترتيب الثالث بلغ عائد وحدة المياه له نحو 6,327 جنيات للمتر المكعب، وصافى عائد فدانى بلغ حوالى 15780 جنياً، ثم يليه محصول البرتقال بعائد لوحدة المياه بلغ نحو 5,933 جنيات للمتر المكعب، ومقن مائى حوالى 3750 متراً مكعباً، وصافى عائد فدانى بلغ نحو 22250 جنياً. ويبلغ محصول العنب والذي بلغ العائد لوحدة المياه حوالى 5,365 جنيات للمتر المكعب، ومقن مائى حوالى 3890 متراً مكعباً، وأيضاً بلغ العائد الفدانى نحو 20870 جنياً.

تبين من جدول رقم (4) أن الفئة الثالثة تعبر عن المحاصيل ذات العائد المنخفض لوحدة المياه، والتي تضم: قصب السكر، وبنجر السكر، والقمح، والشعير، والفول البلدى، والحلبة، والحمص، والتمس، والبرسيم البلدى، والفاصوليا الخضراء، والكوسة، والكرنب، والشمر، والذرة الشامى الصيفى، والأرز. ويجب وضع عائد وحدة المياه في الاعتبار عند تخطيط التركيب المحصولي المناسب والذي يحقق ترشيد استخدام المياه بأكبر قدر ممكن ومناسب. وبما يراعى الإنتاجية المائية أي عائد وحدة المياه (Water Yield)، حيث جاء محصول الفاصوليا الخضراء الشتوي في أعلى عائد لوحدة المياه بلغ حوالى 4,582 جنيات للمتر المكعب، ثم يليه محصول الفول البلدى بعائد لوحدة المياه حيث بلغ حوالى 4,071 جنيات للمتر المكعب. وجاء محصول القمح الذى يُعتبر من المحاصيل الهامة والاستراتيجية في الاقتصاد المصري والأمن الغذائى لتلبية احتياج السكان من الغذاء، وبالرغم أنه يُصنف ضمن المحاصيل ذات العائد المتوسط لوحدة المياه إلا أنه لا يتم الإستغناء عن زراعته لأهميته الغذائية والملحة، وعائد فدانى بلغ نحو 8500 جنياً.

وجاء المحصول الذى يليه في الترتيب البرسيم البلدى بعائد لوحدة المياه بلغ 3,730 جنيات للمتر المكعب، وعائد فدانى بلغ نحو 12030 جنياً. ثم جاء في المرتبة الذى يليه محصول بنجر السكر، وبالرغم من انخفاض العائد لوحدة المياه، إلا أنه يعتبر من المحاصيل الهامة التى لا يستغنى عنها في الزراعة المصرية، حيث بلغ العائد لوحدة المياه نحو 3,614 جنيات، وبلغ عائد الصافى الفدانى نحو 9470 جنياً، ثم جاء في الترتيب محصول الذرة الشامى الصيفى وبلغ عائد وحدة المياه نحو 2,376 جنيات للمتر المكعب، وعائد فدانى بلغ نحو 8790 جنياً، ثم جاء محصول القطن بعائد لوحدة المياه بلغ 1,491 جنيات للمتر المكعب، وعائد فدانى بلغ نحو 6750 جنياً، ثم يليه محصول الأرز بعائد لوحدة المياه بلغ 1,295 جنياً للمتر المكعب. ثم جاء في الترتيب الأخير محصول قصب السكر، حيث يعتبر من المحاصيل الاستراتيجية والهامة في مصر، بالرغم من انخفاض العائد لوحدة المياه الذى بلغ نحو 1,574 جنياً للمتر المكعب، وصافى عائد فدانى حوالى 16450 جنياً.

من أكبر القطاعات استهلاكاً للمياه، ويليه القطاع الصناعي والمنزلي، ويرتبط استهلاك المياه وتلوثها ارتباطاً وثيقاً بالعديد من الأنشطة البشرية مثل نظام الري المُتبع، والغسيل، والتنظيف، والتبريد، وكثير من الأنشطة والمجالات الصناعية، وفيما سبق لم يكن هناك اهتمام بحقيقة العلاقة بين استهلاك المياه وتلوثها في المجتمع، وهيكل الاقتصاد العالمي، الذي يوفر السلع الاستهلاكية والخدمات لغالبية السكان، حيث كانت هناك بعض الأفكار القليلة جداً في علوم إدارة موارد المياه.

أهمية استخدام مفهوم المياه الافتراضية في ترشيد استهلاك المياه.

تعرف المياه الافتراضية (Virtual Water) بأنها كمية المياه التي تُستخدم في إنتاج وتصنيع وإعداد منتج زراعي معين. فمثلاً إنتاج كيلو جرام واحد من اللحوم يتطلب نحو 15 متراً مكعباً من المياه، بداية من إنتاج الأعلاف الخضراء والحفاة اللازمة لتغذية الحيوان، ونهاية بعمليات الذبح وإعداد اللحوم حتى وصولاً للمستهلك. وبالتالي فإن تصدير أو استيراد منتج زراعي معين يحمل في طياته تصدير أو استيراد كمية مفترضة من المياه التي استخدمت في إنتاج وتصنيع ونقل هذا المنتج حتى وصوله للمستهلك. وهذا ما يطلق عليه التجارة الخارجية للمياه الافتراضية. وهذا التعريف السابق للمياه الافتراضية يرتبط بمصطلح آخر وهو البصمة المائية (Water footprint) وتعريف البصمة المائية بأنها كمية المياه العذبة المستخدمة في إنتاج ناتج زراعي معين سواء بشكل مباشر، أو غير مباشر، بداية من تجهيز الأرض للزراعة، وحتى وصول المنتج النهائي للمستهلك، وذلك في دولة ما، أو في إقليم ما. وبالتالي فإن مفهوم البصمة المائية يرتبط بمكان الإنتاج وما يرتبط به من عوامل متعددة مثل المناخ، ومصادر مياه الري، وأساليب الري وغيرها. والبصمة المائية تنقسم إلى بصمة مائية داخلية (Internal Water Footprint)، وهي كميات المياه المستخدمة في إنتاج المحاصيل المستهلكة داخل البلاد. وبصمة مائية خارجية (External Water Footprint) ويقصد بها المياه الافتراضية المصدر للخراج في صورة محاصيل مصدرية. ومن المفاهيم السابقة يتضح أن مفهوم المياه الافتراضية لكمية معينة من محصول معين ليست ثابتة على مستوى كل الدول أو الأقاليم، ولكنها تختلف باختلاف العوامل المؤثرة على الإنتاج، وأهمها الظروف المناخية والاختلاف الوراثي للمحاصيل المنتجة، وطبيعة مصادر المياه المستخدمة في الري، وأساليب استخدام هذه المياه.

التجارة الخارجية المصرية للمياه الافتراضية.

تستورد مصر كميات كبيرة من المحاصيل الغذائية لسد الفجوة الغذائية في مصر، وتحقيق الأمن الغذائي، ويمكن تقسيم المحاصيل المستوردة إلى محاصيل ذات كميات كبيرة من المياه الافتراضية، وهي محاصيل: القمح، الذرة الشامية، والفول البلدي. ومحاصيل ذات كميات متوسطة من المياه الافتراضية المكتسبة وهي محاصيل الزيوت، زيت النخيل، العدس، زيت فول الصويا. ومحاصيل ذات كميات منخفضة من المياه الافتراضية المكتسبة مثل التفاح، وزيت عباد الشمس، وزيت الذرة.

مياه النيل. كما تؤثر الزراعة المخالفة قيام وزارة الموارد المائية والري بزيادة منسوب المياه في الترع التي تقع عليها الزراعات المخالفة بشكل أكبر من السعة التصميمية للترع الرئيسية، مما قد يؤدي إلى إنبهار بعض الجسور وإعاقة وصول المياه لنهايات الترع ونشوب نزاع بين المزارعين على مياه الري.

ثم يليه محاصيل البرتقال، العنب والبصل والقطن والبطاطس والمانجو والطماطم. ولما كان معيار مستوى الفقر المائي ويقدر بألف متر مكعب من المياه للفرد في السنة، فإن مصر تصنف ضمن دول الفقر المائي وذلك وفقاً لمعيار المتوسط السنوي لنصيب الفرد من مياه النيل والذي بلغ نحو 616 متراً مكعباً عام 2019، مرجع رقم (5). وهذا المعدل يقع تحت خط الفقر المائي العالمي والمقدر بنحو 1000 متر مكعب للفرد سنوياً. هذا يتطلب ضرورة استحداث آلية جديدة للسياسة المائية، وإيجاد سُبل واعية وفعالة لرفع كفاءة استخدام الموارد المائية، وتظيم وحدة مياه الري من خلال التوسع في تطوير الري الحقلية بالأراضي القديمة، ونظم الري بالرش، والتنقيط بالأراضي الجديدة، وأيضاً استنباط أصناف جديدة ذات احتياجات مائية أقل، وتعطي إنتاجية أعلى.

ثم يليه محاصيل: البرتقال والقطن والبطاطس والمانجو والطماطم، حيث بلغت كمية المياه الافتراضية لمحصول البرتقال نحو 342,75 مليون متر مكعب، واحتياج الطن من المياه لمحصول لبرتقال إلى حوالي 253,33 متراً مكعباً، وبلغت الكمية المصدرية منه حوالي 1353 ألف طن. ثم يليه القطن حيث بلغت المياه الافتراضية نحو 59,71 مليون متر مكعب، واحتياج الطن من المياه نحو 1885 متراً مكعباً، وبلغت الكمية المصدرية إلى حوالي 31,68 ألف طن ثم يليه محصول البطاطس، والتي بلغت المياه الافتراضية حوالي 51,94 مليون متر مكعب، واحتياج الطن من المياه نحو 85,027 متراً مكعباً، والكمية المصدرية بلغت نحو 610,9 ألف طن، ثم يليه محصول المانجو والتي بلغت المياه الافتراضية 12,37 مليون متر مكعب، واحتياج الطن من المياه نحو 375 متراً مكعباً، والكمية المصدرية إلى نحو 33 ألف طن. ثم يأتي في الترتيب الأخير محصول الطماطم، والتي بلغت المياه الافتراضية نحو 8,90 مليون متر مكعب، واحتياج الطن من المياه بلغ حوالي 103,28 أمتار مكعبه من المياه، وبلغت الكمية المصدرية نحو 86,24 ألف طن.

وحيث أنه كلما زاد الفرق بين الموارد المائية المتجددة في منطقة ما واحتياجاتها المائية أدى ذلك إلى انخفاض نسبة الأمن المائي والغذائي فيها. ويُقصد بمفهوم الاستخدامات المائية (Water Uses) هي كمية المياه المطلوبة في وقت معين بمعدل معين لتغطية ما يتطلبه غرض ما، كالزراعة والملاحة والصناعة.

وكذلك يتم احتساب نسبة التبخر وكميات المياه الملوثة الناتجة من عملية الإنتاج من ضمن البصمة المائية للمنتج أيضاً، مما يشير إلى تغير البصمة المائية للمنتج نفسه بتغير المنطقة الجغرافية التي ينتج فيها، ومن الملاحظ أيضاً أن الأنشطة البشرية تستهلك وتلوث الكثير من المياه على الصعيدين الوطني والإقليمي، ويمكن القول أن قطاع الزراعة يُعتبر

إمكانيات ترشيد استخدام المياه وفقاً لمفهوم تجارة المياه الافتراضية.

الاستفادة بالمياه الافتراضية المكتسبة:

يتضح من خلال استعراض بيانات جدول رقم (6) أن استيراد محصولي الحبوب (القمح، الذرة) يحقق كميات ضخمة من المياه الافتراضية المكتسبة بلغت في عام 2019 نحو 14,35 مليار متر مكعب من المياه، وهي كمية ضخمة من المياه التي تتمثل في رفع العبء عن الموارد المائية المتاحة للرى في مصر، والتي تنصف بالندرة الشديدة. وترجع هذه الكميات الضخمة من المياه الافتراضية المستوردة إلى ضخامة الكميات المستوردة من محصولي القمح والذرة. كما يرجع من ناحية أخرى إلى ارتفاع كمية المياه الافتراضية المستخدمة لإنتاج الطن من كل من محصولي وهي نحو 799 متراً مكعباً لإنتاج طن القمح. ونحو 698 متراً مكعباً لإنتاج طن الذرة. ورغم أن المنطق الاقتصادي يدعو إلى التوسع في إنتاج هذين المحصولين محلياً لتحقيق مزيد من الأمن الغذائي، إلا أن الواقع المائي يدعو إلى إحداث توسع رأسي فقط في هذين المحصولين مع الاستمرار في إنتاج محاصيل تصديرية ذات عائد مرتفع، يمكن من خلالها تمويل استيراد المحاصيل الاستيرادية، وعلى رأسها القمح والذرة. ففي حين يبلغ العائد الصافي لفدان القمح نحو 8500 جنيه عام 2019م. فإن العائد الصافي الفداني لبعض المحاصيل التصديرية يبلغ 19540 جنيهاً للبساطس الشتوي، ونحو 14780 جنيهاً لفدان الفاصوليا الخضراء، من بيانات (جدول رقم 1). ونحو 15850 جنيهاً لفدان البصل، ونحو 17230 جنيهاً للثوم وكلها محاصيل شتوية تعتبر بدائل جيدة لإنتاج القمح.

تعتبر محاصيل الزيوت من المحاصيل الاستراتيجية التي تستخدم في الاستهلاك بكميات كبيرة، وهذه المحاصيل ذات فجوة غذائية مرتفعة في مصر تبلغ نحو 85,3%. خلال متوسط الفترة (2016-2019)، ولذلك يجب أن تهتم السياسات الزراعية بالتوسع في إنتاج هذه المحاصيل أفقياً ورأسياً، مما يشجع على ذلك أن محاصيل الزيوت التي تنتج بكميات كبيرة في مصر، مثل زيت فول الصويا، وزيت عباد الشمس ذات احتياجات منخفضة من مياه الري، حيث يحتاج الطن من زيت فول الصويا لنحو 499 متراً مكعباً من المياه، ويحتاج الطن من زيت عباد الشمس إلى 272 متراً مكعباً من المياه. من (بيانات جدول 6)، إلا أن عدم التوسع في إنتاج مثل هذين المحصولين يرجع إلى انخفاض إنتاجيتها الفدانية، وبالتالي انخفاض عائد المنتج منها. وهنا يأتي دور الدولة في العمل على زيادة الإنتاجية من خلال تحسين السلالات أو استيراد تقاوى حديثة، وتفعيل دور الإرشاد الزراعي لإرشاد المزارعين بطرق الزراعة الحديثة، وتطبيق نظم الري المطورة.

ويتبين أيضاً من جدول رقم (6) أن الفول البلدي، بلغت المياه الافتراضية المكتسبة منه نحو 1350,720 مليون متر مكعب، واحتياج الطن بلغ حوالي 1340 متراً مكعباً، والكمية المستوردة بلغت 1008 آلاف طن. ثم يليه زيت النخيل حيث بلغت المياه الافتراضية المكتسبة نحو 545,13 مليون متر مكعب واحتياج الطن من المياه بلغ

حوالي 571,42 متراً مكعباً، والكمية المستوردة بلغت حوالي 954 ألف طن.

ثم يليه العدس حيث بلغت المياه الافتراضية المكتسبة نحو 244,5 مليون متر مكعب، واحتياج الطن من المياه بلغ حوالي 849,16 متراً مكعباً من المياه، والكمية المستوردة بلغت حوالي 288 ألف طن. ثم يليه محصول زيت فول الصويا والتي بلغت المياه الافتراضية المكتسبة نحو 162,580 مليون متر مكعب، واحتياج الطن من المياه بلغ حوالي 299 متراً مكعباً، والكمية المستوردة بلغت حوالي 542 ألف طن. ثم يليه التفاح، والتي بلغت المياه الافتراضية المكتسبة نحو 121,789 مليون متر مكعب، واحتياج الطن من المياه بلغ حوالي 329,16 متراً مكعباً، والكمية المستوردة بلغت حوالي 370 ألف طن.

ثم يليه زيت عباد الشمس والتي بلغت المياه الافتراضية المكتسبة نحو 109,616 مليون متر مكعب، واحتياج الطن من المياه بلغ حوالي 272 متراً مكعباً، وبلغت الكمية المستوردة حوالي 403 آلاف طن. ثم يليه زيت الذرة وبلغت المياه الافتراضية المكتسبة نحو 37,688 مليون متر مكعب. واحتياج الطن من المياه بلغ حوالي 697,92 متراً مكعباً، والكمية المستوردة بلغت حوالي 54 ألف طن.

الملخص

تمثلت مشكلة الدراسة في انخفاض الموارد المائية الإروائية المصرية مما يتطلب مواجهة مشكلة الندرة الشديدة في المياه. ويستهدف البحث دراسة ترشيد استخدام مياه الري من خلال أسلوبي هامين أولاً: وضع عائد وحدة المياه في الاعتبار عند وضع التركيب المحصولي المناسب، والأسلوب الثاني هو وضع سياسة التجارة الخارجية للمياه الافتراضية في الاعتبار.

وقد توصل البحث فيما يتعلق بعائد وحدة المياه، أن هناك محاصيل ذات عائد مرتفع لوحدة المياه أهمها، محاصيل الخضر، مثل البساطس الشتوي، والثوم، والبصل، والطماطم، ومثل هذه المحاصيل يجب العمل على التوسع في إنتاجها وخصوصاً أنها محاصيل تصديرية هامة. ومحاصيل ذات عائد منخفض، أو متوسط لوحدة المياه، وأهمها محاصيل الحبوب وهي محاصيل استيرادية، وترتبط بمستوى الأمن الغذائي، وكذلك البرسيم، ولذلك لا يمكن تدنية المساحة منها، ويجب التوسع فيها رأسياً فقط، إذا تطلب الأمر تحقيق مزيداً من الأمن الغذائي. وهناك محاصيل مثل بعض الخضر، والبقول وهذه لا ينبغي التوسع في إنتاجها.

أما فيما يتعلق بتجارة المياه الافتراضية، فلقد اتضح أن محاصيل الحبوب، وهي القمح، والذرة، هي محاصيل استيرادية، ويتحقق من هذين المحصولين كميات مكتسبة كبيرة من المياه الافتراضية بلغت نحو 14,3 مليار متر مكعب، وهذه الكمية من المياه، تعتبر إضافة كبيرة للموارد المائية المصرية. ولذلك فلا يوصى بالتوسع الأفقي في إنتاجها محلياً، رغم حاجة الأمن الغذائي لكلاً من المحصولين، ومن ثم يمكن التوسع فيها رأسياً فقط، أو التعاقد على إنتاجها في دول أفريقية لا تعاني شح المياه. أما بالنسبة للمحاصيل التصديرية فمعظمها محاصيل ذات

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي. قطاع الشؤون الاقتصادية. الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي. أعداد متفرقة.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، نشرة الري والموارد المائية. سحر عبد المنعم السيد قمره (دكتور)، عادل محمد خليفة غانم (دكتور) أثر تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي وصافي الصادرات المصرية للأرز على استهلاك المياه في القطاع الزراعي، معهد البحوث الاقتصادية الزراعي، مركز البحوث الزراعية، 2012 م.

Jack Kapakian, The Green War The Construction Of Amath, Melia Project Final Conference on Integrated Water Resource Management In The Mediterranean Dialogue to Wards New Strategy 19 – 22 June, 2011 – Agadir Morocco.

احتياجات منخفضة من المياه للطن المنتج، فيما عدا محصولي القطن والأرز فإن احتياج الطن منها من المياه مرتفع، ولذلك فإن عدم التوسع في زراعتها تمثل سياسة فعالة لترشيد استخدام مياه الري.

المراجع:

محمد سمير مصطفى (دكتور)، الأمن المائي والعجز الغذائي العربي: الواقع الراهن وأسباب الفشل مع خطة مقترحة لزيادة مستوى الأمن المائي العربي حتى عام 2050م، مجلة علمية فصلية محكمة، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد (78 و79)، 2017م.

نصر محمد القزاز (دكتور)، تطوير نظم الري، محاضرات في الاقتصاد المائي المتقدم، جامعة الأزهر، 2019م.

أسامة محمد سلام (دكتور)، البصمة المائية المصرية مؤشر الأمن والغذاء، المركز القومي لبحوث المياه، الطبعة الأولى، لندن، نيسان، إبريل 2016م.

جدول 1. تقدير العائد الصافي الفدائي لوحدة المياه لمختلف المحاصيل الزراعية لعام 2019.

المحاصيل	العائد الفدائي الصافي (بالجنيه)	المقنن المائي للفدان (بالمتر المكعب)	العائد الصافي لوحدة المياه (بالجنيه)
القمح	8500	2237	3,799
الشعير	6000	1610	3,726
القول البلدي	7500	1842	4,071
العدس	9000	1210	7,438
الحلبة	5050	2421	2,085
الحمص	5750	2292	2,508
الترمس	5340	1290	4,139
البصل الشتوي	15850	2000	7,925
ثوم شتوي	17230	2299	7,494
بنجر السكر	9470	2620	3,614
برسيم بلدي	12030	3225	3,730
البطاطس شتوي	19540	1573	12,422
طماطم شتوي	21220	2980	7,120
بسلة خضراء شتوي	13670	2046	6,681
فلفل شتوي	15780	2494	6,327
فاصوليا خضراء شتوي	14780	3225	4,582
كوسة شتوي	12950	3200	4,046
كرنب	9430	2490	3,787
شمر	9670	2476	3,905
الذرة الشامية الصيفي	8790	3699	2,376
قصب السكر	16450	10450	1,574
عنب	20870	3890	5,365
برتقال	22250	3750	5,933
مانجو	25780	3840	6,713
الأرز	7000	5404	1,295
القطن	6750	4525	1,491

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان 2019.

جدول 2. محاصيل ذات عائد مرتفع لوحدة المياه

العائد لوحدة المياه بالجنيه	المقن المائي للفدان بالمتر المكعب	صافي العائد الفداني بالجنيه	البيان المحاصيل
7,438	1210	9000	العدس
7,925	2000	15850	البصل الشتوى
7,120	2980	21220	طماطم شتوى
7,494	2299	17230	ثوم شتوى
12,422	1573	19540	البطاطس الشتوى

المصدر: جمعت وحسبت من جدول رقم (1).

جدول 3. محاصيل ذات عائد متوسط لوحدة

العائد لوحدة المياه (بالجنيه)	المقن المائي للفدان (بالمتر المكعب)	صافي العائد الفداني (بالجنيه)	البيان المحاصيل
6,713	3840	25780	مانجو
5,933	3750	22250	برتقال
5,365	3890	20870	عنب
6,327	2494	15780	فلفل شتوي
6,681	2046	13670	بسلة خضراء شتوي

المصدر: جمعت وحسبت من جدول رقم (1).

جدول 4. محاصيل ذات عائد منخفض لوحدة المياه

العائد لوحدة المياه (بالجنيه)	المقن المائي للفدان (م ³)	صافي العائد الفداني (بالجنيه)	البيان المحاصيل
3,799	2237	8500	القمح
3,726	1610	6000	الشعير
4,071	1842	7500	الفاول البلدي
2,376	3699	8790	الذرة الشامية الصيفي
2,085	2421	5050	الحلبة
2,508	2292	5750	الحمص
4,139	1290	5340	الترمس
1,574	10450	16450	قصب السكر
3,905	2476	9670	شمر
3,614	2620	9470	بنجر السكر
3,730	3225	12030	برسيم بلدى
3,787	2490	9430	كرنب
4,046	3200	12950	كوسة شتوي
4,582	3225	14780	فاصوليا خضراء شتوي
1,295	5404	7000	الأرز
1,491	4525	6750	القطن

المصدر: جمعت وحسبت من جدول رقم (1).

جدول 5. تقدير المياه الافتراضية المصدرة لبعض المحاصيل التصديرية الزراعية عام 2019.

المحاصيل التصديرية	الكمية المصدره ⁽¹⁾ (ألف طن)	احتياجات الطن من المياه ⁽²⁾ (مليون م ³)	المياه الافتراضية المصدره ⁽²⁾ (مليون م ³)
البرتقال	1353	253,33	342,755
العنب	135,5	490	66,39
البطاطس	610,9	85,027	51,94
المانجو	33	375	12,375
الأرز	453,6	1351	612,81
القطن	31,68	1885	59,71
البصل	503,79	126,58	63,7
الطماطم	86,24	103,28	8,90

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي. قطاع الشؤون الاقتصادية. الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي. أعداد متفرقة. بيانات الأستبيان 2019.

جدول 6. تقدير المياه الافتراضية المكتسبه لبعض المحاصيل والزيوت النباتية.

المحاصيل الزراعية	الكمية المستورده ⁽¹⁾ (ألف طن)	احتياجات الطن من المياه ⁽²⁾ (مليون م ³)	المياه الافتراضية المستورده ⁽²⁾ (مليون م ³).
القمح	11440	798.92	9139.645
الذرة الشامية	7463	697.92	5208.770
الفول البلدى	1008	1340	1350.720
زيت النخيل	954	571,42	545,135
العدس	288	849,16	244,558
زيت فول الصويا	542	299	162,508
التفاح	370	329,16	121,789
زيت عباد الشمس	403	272	109,616
زيت الذرة	54	697,92	37,688

المصدر: جمعت وحسبت من: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي. قطاع الشؤون الاقتصادية. الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي. أعداد متفرقة. بيانات الاستبيان 2019م

Possibilities of rationalizing irrigation resources in Egypt

N. M. Elkazaz, H. H. Bakri, M. A. Bashir*

Economic Department, Faculty of Agriculture, Al-Azhar University, Cairo

* Corresponding author E-mail: mb15970245@azhar.edu. eg (M. Bashir)

ABSTRACT

The study problem was represented in the decrease of the Egyptian irrigation water resources which requires facing the problem of severe water scarcity. The research aims to study the rationalization of irrigation water use through two important methods: firstly, putting the return of the water unit into consideration when setting the appropriate crop composition and the second method is putting into consideration the foreign trade policy of virtual water. There are crops with a high return per unit of water, the most important of which are vegetable crops, the responsible authorities must work to expand their production, especially as they are important export crops. And crops with a low or medium return per unit of water which are import crops, and are linked to the level of food security. Therefore, its area cannot be minimized, and it should be expanded vertically only, if more food security is required. There are crops such as some vegetables and legumes, and these should not be expanded. As for the virtual water trade, it became clear that the cereal crops, namely wheat and corn, are import crops, and from these two crops large quantities of virtual water are achieved amounting to about 14.3 billion cubic meters. As for export crops, most of them are crops with low water needs per ton produced, with the exception of cotton and rice crops, the per ton of water requirement is high, and therefore not expanding their cultivation represents an effective policy to rationalize the use of irrigation water.

Keywords: water resources assessment, water footprint, water uses, water productivity, virtual water.